



كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير
الإعلام المرئي والسلطة في وقت الأزمات
دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الإعلامي

*The Visual Media and Authority in time of Crisis
A practical study of the Sociology Of Media*

إعداد الطالبة

نجوان أحمد عاصم

المعيدة بقسم علم الاجتماع كلية الآداب جامعة الفيوم

إشراف

د/أمل محمد يوسف

مدرس بقسم الاجتماع

كلية الآداب جامعة الفيوم

أ.د/أمينة محمد بيومي

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب جامعة الفيوم

٢٠١٦م

الملخص العربي

مشكلة الدراسة تطرح اشكالية الدراسة خصوصية العلاقة الارتباطية المتبادلة بين بناء القوة فى المجتمع وبين وسائل الاعلام باعتبارها وسيلة معلوماتية يتم من خلالها تبادل الوقائع والأخبار والأفكار بين المواطنين فالسياسات الإعلامية تشكو من انفصام حاد بين الغايات المنشودة والإمكانات المادية المتاحة وبين الشعارات التي تقال في الدستور وتنادى بحرية الصحافة والممارسات التي تمارسها السلطة للسيطرة على الإعلام وعزل الإعلاميين الذين يحاولون كشف ممارسات السلطة وأخطائها في الحكم ، وعجز ذلك عن تحقيق أى نوع من النجاح الاعلامى حيث يرتبط ذلك ارتباطا عضويا بالفشل في إحداث نوع من التكتل السياسي.

استهدفت الدراسة: التعرف على العلاقة الأرتباطية بين الأعلام المرئى والسلطة فى وقت الازمات ، و التعرف على كيفية تناول الاعلام المرئى للازمات السياسية (المظاهر - التدايعات)، كما استهدفت الدراسة رصد أزمات التحول السياسي في مصر ما بعد ثورة يناير ودورالإعلام في تغطيتها.، والتعرف على دورالاعلام السياسي في تشكيل الرأي العام أثناء الأزمات، و التعرف على دورالأعلام المرئى فى معالجة أزمة مياه دول النيل، وأزمة الاعلانات الدستورية فى الفترة من ٢٢نوفمبر ٢٠١٢ الى ٨ديسمبر ٢٠١٢، وأزمة محاكمة الرئيس السابق محمد حسنى مبارك .

الأجراءات المنهجية للدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التطبيقية (تحليلية / ميدانية)هدفت دراسة العلاقة الارتباطية بين السلطة والإعلام المرئى في وقت الأزمات، استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعى ، واستمارة تحليل المضمون ، واستمارة استبيان، جاءت العينة عشوائية بسيطة عددها ٢٠٠ مفردة على الاعلاميين والمتقنين .

نتائج الدراسة : أوضحت نتائج الدراسة أن الإعلام المرئى لم يتمتع بمصداقية فى نقله للأخبار السياسية المحلية التى يقدمها وقت الأزمات لأنه لم يصحح المعلومات الخطأ التى يقدمها ، وأوضحت نتائج الدراسة ان الاعلام المصرى لم يمد المواطنين بالمعلومات الكافية فى بداية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، كما أوضحت نتائج الدراسة أن الإعلام المرئى أنه لا يتلقى الضيوف المشاركين بالاستضافة او المشاركات الهاتفية على مستوى عالى من المهنية او الحيادية، كما أوضحت نتائج الدراسة أن الإعلام المصرى بشقيه الإعلام الخاص والحكومى أنه توجد بعض الجهات تتدخل فى منع بعض الموضوعات التى تعرض على الإعلام تتمثل فى بعض الجهات الرقابية والسيادية وتتدخل بمنع عرضها، كما أوضحت نتائج الدراسة أن لم يوجد متحدث رسمى أثناء الأزمات ، كما أوضحت نتائج الدراسة أن أسباب أزمة مياه دول النيل هى الأطماع الأستريلية فى مياه دول النيل ، والمرحلة الانتقالية بعدضورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أن البعد المائى للأزمة مياه دول النيل يتمثل فى أنه سيؤثر على التأثير على حصة مصر فى المياه وأن نصيب الفرد سيقبل من المياه فقد تلجأ الحكومة الى عملية تسعير المياه ، كما أوضحت نتائج الدراسة أن أسباب أزمة الأعلانات الدستوية من ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ الى ٨ ديسمبر ٢٠١٢ هى فقد الثقة بين القوى السياسية وإسحاب الاعضاء من اللجنة التأسيسية إعتراضا على صياغة الدستور والحل يمكن فى طرح هذه الإعلانات الدستورية للأستفتاء الشعب. كما أوضحت النتائج الدراسة أن سبب منع إذاعة الدولة بعض الجلسات الخاصة بمحاكمة الرئيس محمد حسنى مبارك أن توجد أسرار خاصة بالأمن القومى ويجب الحفاظ عليها، وأنه كان لابد أن يوجد متحدث باسم هيئة المحكمة لكى يتحدث إلى وسائل الإعلام، كما أوضحت النتائج الدراسية أن التقارير الإعلامية فى وقت تغطيتها للأزمات إفتقدت إلى المهنية والحيادية والعمق.